



ليمار هي أول طفلة ولدت للاجئين السوريين لقاء وباسل. كان أول منزل تسكن فيه مخيم الزعتري في الأردن. الصورة: بابلو توسكو/أوكسفام إنترمون

لحظة الحقيقة

الدعوة إلى التحرك قبل محادثات السلام الخاصة بسوريا وما بعدها

أدت الهجمات المروعة بالأسلحة الكيميائية في دمشق خلال شهر أغسطس/آب إلى خطط غير حكيمة لتدخل عسكري أمريكي، وموجة من النشاط الدبلوماسي، وفي نهاية المطاف دفعت إلى تحرك القيادة الدولية بشأن الأزمة السورية الأمر الذي كان مفقوداً إلى حد بعيد لفترة طويلة.

ومع محادثات السلام المنتظرة والمقرر أن تستأنف في جنيف في شهر نوفمبر/تشرين الثاني، يمكن أن يتحول هذا الزخم الجديد إلى تقدم جذري، إذا اتخذت إجراءات عاجلة وفورية لتقديم المساعدات وبذلت الجهود لوقف إراقة الدماء.

يجب على الحكومات تقديم مساعدات تتناسب مع حجم الأزمة. يجب عليها ممارسة ضغوط جماعية على الحكومة السورية، والجماعات المعارضة، والبلدان المجاورة؛ من أجل ضمان حصول المحتاجين على المساعدات. كما ينبغي عليها مساندة دعواتها للتوصل إلى حل سياسي للأزمة من خلال الإصرار على الوقف الفوري للأعمال العدائية والموافقة على وقف إمداد جميع الأطراف بالأسلحة والذخائر.

المقدمة

أصيب العالم بالذهول من جراء استخدام الأسلحة الكيميائية في دمشق في ٢١ أغسطس/آب ٢٠١٣. وإذا كانت المبادرات الدبلوماسية الأخيرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا تعني أنه لن يتم استخدام هذه الأسلحة بعد الآن مطلقاً، فإنه سيكون إنجازاً كبيراً. ولكن ذلك لن يكون كافياً.

'إن أهم شيء بالنسبة لنا نطالب به العالم هو أن يساعد العالم الخارجي في إنهاء القتال في سوريا، ووضع حد للصراع. لكي يرى العالم وضعنا ويشعر بمعاناتنا؛ ويوفر الدعم لنا.'

نجاهة، ٣٨، أم لسبعة أطفال، المفرق، الأردن

يدلّ واقع الأمر على الأرض في سوريا أن الأزمة لا تزال خارج نطاق السيطرة. وقد أدى ذلك بالفعل إلى وفاة أكثر من ١٠٠ ألف شخص، معظمهم من جراء القصف، وإطلاق النار بالأسلحة التقليدية الأخرى، كما أُجبر أكثر من ٧ ملايين شخص على الفرار من منازلهم، بما في ذلك مليوني شخص لجأوا إلى البلدان المجاورة. ووفقاً لتقارير صدرت حديثاً، يُقدر عدد القتلى المدنيين بحوالي ٣٦ في المائة من مجموع الوفيات،^١ ٧ في المائة منهم من الأطفال.^٢ ويجدر بالذكر أن ستين في المائة من العمال السوريين هم حالياً عاطلين عن العمل. وقد أثر الصراع على ستين في المائة من المستشفيات، حيث أصبحت ٤٠ في المائة منها تقريباً معطلة كلياً.^٣

'لم نر حتى الآن هجرة للاجئين تتصاعد بهذه النسبة المخيفة منذ الإبادة الجماعية في رواندا؛'

أنطونيو غوتيريس، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ١٦ يوليو/تموز ٢٠١٣^٤

ولا يزال الاستهتار بحياة المدنيين مستمراً، وخاصة مع زيادة استخدام الأسلحة المتفجرة في البلدات والمدن.^٥ كما ترد تقارير تفيد بارتكاب مجازر في حق رجال يجري اصطفاؤهم في سن القتال والذين يعدمون خارج نطاق القضاء.^٦ كما تتعرض النساء بشكل متزايد لخطر العنف الجنسي؛ حيث تشير العديداً منهن إلى هذا السبب بصفتها السبب الرئيسي لفرارهن من البلاد.^٧ كما أثرت بشكل كبير أعمال العنف، والنزوح، والاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة، على الأدوار التقليدية للرجل والمرأة في سوريا، وخلقت توترات وضغوط جديدة بالنسبة للاجئين.^٨ ومن واقع تجربة أوكسفام الطويلة، تخلق هذه الوحشية منطوق خاص بها لتبرير التصعيد.

وقد انتشر الصراع أيضاً خلال العام الماضي إلى البلدان المجاورة. وكانت هناك تفجيرات واشتباكات عبر الحدود في تركيا، بالإضافة إلى تدخل من قبل المجموعة المسلحة/الحزب السياسي حزب الله ومقره لبنان، والذي شمل تفجيرات، وقصف وهجمات صاروخية داخل لبنان؛ وصلات بين الجماعات المسلحة المعارضة داخل سوريا والجماعات في العراق؛ ناهيك عن نشر القوات الإيرانية للقتال إلى جانب القوات الحكومية؛ والغارات الجوية التي تشنها إسرائيل.^٩

ومع استمرار ازدياد حدة الصراع على الأرض، والذي تغذيه إمدادات الأسلحة والذخيرة من الخارج،^{١٠} يبقى 'احتمال اندلاع أعمال عنف في المنطقة ككل أمراً وارداً'.^{١١}

ومما لا شك فيه أن إحراز تقدم نحو حل لأزمة بهذا الحجم لن يكون أمراً سهلاً. وعلى الرغم من ذلك، وبعد سنوات من الانقسام، أظهرت الأسابيع الأخيرة أن المجتمع الدولي قادر على أن يتخذ لاتخاذ إجراءات فعالة.

والآن أصبحت الفرصة سانحة أمامه للبناء على هذا التقدم لتغيير الوضع بالنسبة للمرأة السورية، والرجال والأطفال السوريين من خلال إعطاء الأولوية للاستجابة عن طريق المساعدات للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية وتعزيز الدعوة إلى حل سياسي للأزمة من خلال خلق الظروف الملائمة لنجاحها.

يمكن لهاتان الأولويتان أن تعزز كل منهما الأخرى، ويجب أن تعمل على توجيه إجراءات المجتمع الدولي في الأسابيع والأشهر المقبلة الحاسمة – في الفترة التي تسبق المحادثات في جنيف والمقرر أن تُسأف في شهر نوفمبر/تشرين الثاني، وما بعدها. يجب عليهم السعي لتحقيق ذلك بنفس سرعة الرد على استخدام الأسلحة الكيميائية.

تسعى منظمة أوكسفام، باعتبارها وكالة إنسانية، لضمان إمكانية حصول المتضررين من الأزمة على المساعدات المنقذة للحياة وأن تكون حياتهم خالية من العنف. كما تدعو إلى وضع حد للسياسات التي تؤدي إلى تصاعد اشتعال الصراع وتزيد من حدة الأزمة الإنسانية. تصف هذه الوثيقة تفاصيل الدعوات التي توجهها منظمة أوكسفام إلى المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات أولاً في مجال المساعدات ومن ثم الضرورة الملحة لوضع حد لسفك الدماء واتخاذ خطوات نحو سلام عادل ومستدام في سوريا.

أنصاف الحلول للمساعدات

تتطلب الأزمة من الحجم الذي تشهده سوريا استجابة إنسانية واسعة النطاق. وقد أطلقت الأمم المتحدة أكبر نداء إنساني لها على الإطلاق، بقيمة ٥ مليارات دولار أمريكي. وبحلول نهاية شهر مارس/آذار من عام ٢٠١٤، تهدف منظمة أوكسفام للوصول إلى ٦٥٠ ألف شخص تضرروا من الأزمة، سواء داخل سوريا أو في البلدان المجاورة التي فر إليها اللاجئون. وتقع الاستجابة للأزمة في سوريا في مقدمة أولويات المنظمة.^{١٢}

لقد أعطت الحكومات وعامة الناس بسخاء في كثير من الحالات، لكن هذا ليس كافياً لتلبية الاحتياجات الهائلة. ومن المخزي أنه في الواقع جرى تمويل ٥١ في المائة فقط من نداءات الأمم المتحدة في وقت كتابة هذا التقرير. ووفقاً لتحليل منظمة أوكسفام بشأن 'الحصة العادلة'^{١٣} من قبل المانحين الرئيسيين لنداءات الأمم المتحدة في شهر سبتمبر/أيلول، كانت بعض البلدان قد قدمت بالفعل ما يفوق التوقعات؛ وتشمل هذه البلدان الدنمارك، والكويت، والنرويج، والسويد، والمملكة المتحدة. ومع ذلك، فقد أبلغ أكثر من نصف أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول الخليج التي جرى تحليلها في سبتمبر/أيلول ٢٠١٣ عن إعطاء أقل من ٥٠ في المائة مما هو متوقع، بما في ذلك عدد من حكومات مجموعة العشرين والحكومات الإقليمية مثل كندا، وفرنسا، وإيطاليا، واليابان، وجمهورية كوريا، وروسيا، وقطر، والإمارات العربية المتحدة.

ويُعتبر الإعلان عن عقد مؤتمر للتعهد بالتبرعات من قبل الجهات المانحة في يناير/كانون الثاني نبأ ساراً. وفضلاً عن زيادة التزامات التمويل، يجب على الجهات المانحة إظهار قدر أكبر من المرونة وفرض الحد الأدنى من القيود البيروقراطية على وكالات المعونة، نظراً لدرجة التعقيد العالية التي تتسم بها العمليات الإنسانية في سوريا. كما ينبغي تقديم التمويل من خلال مجموعة متنوعة من القنوات بما يشمل الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات المحلية لضمان وصول المساعدات إلى أكبر عدد ممكن من الناس.

وينبغي أيضاً على الجهات المانحة ضمان تسليم المساعدات بطريقة منسقة وشفافة لتصل إلى من هم في أشد الحاجة إليها. وهذا يعني مشاركة المعلومات بشأن أين ولمن يُعطى التمويل، لتجنب ازدواجية الجهود، وضمان عدم حدوث صراعات محلية بسبب المساعدات سواء داخل المخيمات أو بين اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة.

وصول المساعدات الإنسانية والاستجابة المحايدة

شهدت الأشهر الأخيرة زيادة في استخدام حرب الحصار والتكتيكات الأخرى التي جعلت من الصعب للغاية على الناس الوصول إلى الماء، والغذاء، والإمدادات الطبية وغيرها.^{١٤} وفي خضم صراع متوطد ومُستيس ومرير من هذا القبيل، فإن الاستجابة الإنسانية الممولة والمنسقة بشكل جيد ليست سوى جزء من المسألة. فبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن يتمكن المحتاجون من الوصول إلى المساعدات، كما ورد في البيان الرئاسي الأخير لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.^{١٥} ولذلك، يجب على الحكومة السورية والجماعات المعارضة^{١٦} أن توقف فوراً تكتيكات الحرب التي تحرم المدنيين من حقهم في المساعدة؛ وينبغي إزالة العقبات البيروقراطية، وضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني، والسماح بوصول المنظمات الإنسانية والمساعدات دون عوائق للمحتاجين إليها في جميع المناطق في سوريا. كما يجب عليهم أيضاً السماح للمدنيين بالهرب من مناطق القتال. ولذلك يجب على جميع الدول بذل كل ما في وسعها للتأثير على الأطراف المتحاربة لهذه الغاية.

'المساعدة لا تصل إلى الناس الذين هم حقاً بحاجة إليها في سوريا. هناك أشخاص لا يستطيعون الخروج... ولا أحد يساعدهم.'

أماني محمد، ٢٧ سنة، لاجئة في لبنان، مايو/أيار ٢٠١٣.

تقديم الدعم للبلدان المجاورة والحق في التماس اللجوء

أظهرت البلدان المتاخمة لسوريا سخاء مدهشاً في استضافة أولئك الذين فروا من الصراع – والبالغ عددهم الآن أكثر من مليوني شخص.^{١٧} وأنفقت تركيا وحدها حوالي ملياري دولار على استجابتها للاجئين. ومع ذلك، ففي الأشهر الأخيرة، وردت المزيد من التقارير حول القيود المفروضة على حركة اللاجئين عبر الحدود، خصوصاً في الأردن، والعراق (باستثناء التدفقات إلى المناطق الكردية في شهر أغسطس/آب ٢٠١٣) وتركيا، كما أصبحت حكومات هذه البلدان أكثر قلقاً بشأن الأمن والأثر الاقتصادي والاجتماعي لاستضافة هذا العدد الكبير من اللاجئين.^{١٨}

تدعو منظمة أوكسفام المانحين الدوليين لدعم البلدان المضيفة بالتمويل، سواء بالنسبة للاستجابة الإنسانية الفورية أو على المدى الطويل. ولكن الأهم من ذلك، يجب على البلدان المجاورة إبقاء حدودها مفتوحة للفرارين من العنف في سوريا، وضمان احترام حقوق اللاجئين بموجب القانون الدولي. كما يجب على الحكومات خارج المنطقة أيضاً زيادة عدد اللاجئين الذين هم على استعداد لاستضافتهم أو إعادة توطينهم لتخفيف الضغط على البلدان المجاورة لسوريا.^{١٩}

مطلوب مستوى مختلف من جهود تقديم المساعدات

لا يمكن للمساعدات الإنسانية تحقيق المستوى المطلوب لتلبية الاحتياجات الهائلة التي خلقتها الأزمة، كما شددت باستمرار منظمة أوكسفام، بالإضافة إلى الوكالات الأخرى والأمم المتحدة.^{٢٠} فالأزمة في سوريا الآن هي المسألة السياسية والأمنية والاقتصادية المهيمنة التي تواجهها الدول المجاورة (راجع المربع ١: تكلفة الحرب)، ويجب مراجعة سياسات الجهات المانحة الدولية لتأخذ هذا الواقع الجديد في الاعتبار. وكحد أدنى، يجب أن يتضمن ذلك مراجعة السياسات التي تؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار الاقتصادي أو تقويض التماسك الاجتماعي في ضوء أزمة اللاجئين. على سبيل المثال، وجدت لجنة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في الأردن أن "الإصلاحات الاقتصادية التي تشجعها المؤسسات المالية الدولية، مثل سحب الدعم الحكومي للكهرباء والوقود، جعلت الحياة أكثر صعوبة بالنسبة لشعب الأردن وساعدت في تأجيج الاستياء تجاه وجود اللاجئين".^{٢١}

المربع ١: تكلفة الحرب

على الرغم من أنه يكاد يكون من المستحيل قياس التكلفة الإجمالية للصراع بدقة نظراً لاستمرار القتال وحجم الدمار، فمن الواضح أن الحرب أثرت بشكل مدمر على اقتصاد سوريا.

يعاني ما يقرب من واحد في خمسة سوريين من انعدام الأمن الغذائي (٤ ملايين نسمة). وقد تدنى محصول القمح في سوريا في عام ٢٠١٣ بنسبة ٤٠ في المائة مقارنة بالمعدل في عامي ٢٠١٠-٢٠١١. كما يؤدي التضخم في أسعار الغذاء والوقود إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية مثل القمح والدقيق والخبز والسكر بنسبة تزيد عن ١٠٠ في المائة مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة في بعض أجزاء من البلاد، بما في ذلك المدن الرئيسية في حلب ودمشق.^{٢٢} وقد ارتفع سعر الديزل ٢٠٠ في المائة في شهر يناير/كانون الثاني بعد أن توقفت الحكومة عن دعمه.^{٢٣}

لقد أدت الأزمة أيضاً إلى تحديات هائلة في البلدان المجاورة. حيث يستضيف لبنان ما يقرب من مليون لاجئ - أي ما يعادل ربع سكان لبنان تقريباً والبالغ عددهم ٤,٢ مليون نسمة.^{٢٤} وفي حين لدى اللاجئين القدرة على المساهمة في الاقتصاد اللبناني، فقد تصل تكلفة الأزمة السورية في لبنان إلى ٧,٥ مليار دولار بحلول نهاية عام ٢٠١٤.^{٢٥} ويقدر المسؤولون في الأردن أن البلاد بحاجة إلى ٦ مليار دولار أمريكي في استثمارات البنية التحتية في وقت تكافح فيه للتعامل مع زيادة ١١ في المائة في عدد السكان بسبب تدفق اللاجئين السوريين.^{٢٦}

بغض النظر عن أن المساعدة في حل النزاع السوري واجبة على المجتمع الدولي، فمن مصلحته الفضلى أيضاً أن يضطلع بهذه المساعدة - لا سيما وأن العديد من البلدان تكافح من أجل الخروج من الركود الاقتصادي. ووفقاً للشركة المالية إي تي إكس ومقرها لندن، فإن الزيادة الأخيرة في أسعار النفط المرتبطة بعدم الاستقرار في المنطقة 'تضع حداً لوتيرة الزخم الاقتصادي التي نشهدها حالياً في أجزاء كبيرة من العالم'.^{٢٧} وفي نفس الوقت - في الأيام التي تلت ٢١ أغسطس/آب - وكما حذر كبير الاستراتيجيين في الشركة المالية جونز تريدينغ ومقرها الولايات المتحدة، تشكل الأزمة في سوريا أكبر خطر جغرافي سياسي منذ بداية الحرب في العراق،^{٢٨} والتي تسهم في هبوط سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة.

تُعتبر حزمة الدعم الأخيرة التي قدمها البنك الدولي للأردن خطوة في الاتجاه الصحيح،^{٢٩} كما هو الحال بالنسبة لمحاولات وضع خطة لتحقيق الاستقرار وإنشاء صندوق استئمان متعدد الجهات للمانحين من أجل لبنان. لكن هناك حاجة إلى نطاق استجابة مختلف جذرياً. ينبغي على الجهات المانحة تقديم مساعدات واسعة النطاق - في شكل منح، وليس قروض فقط - لمساعدة الحكومات الإقليمية على تأمين الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم وإمدادات المياه، والتي تزرع كلها تحت ضغوط هائلة. وهذا يعني توفير التمويل للتكاليف المتكررة مثل تلك الخاصة بالموظفين والأدوية، والبنية التحتية، فضلاً عن تقديم المساعدة التقنية لتحسين الإدارة المالية والتصدي للفساد.^{٣٠} كما يجب تأجيل الإصلاحات الاقتصادية الرئيسية مثل رفع الدعم.

وفي نهاية الأمر، سيبقى الملايين من الناس دون مساعدة وسوف تلتهم الأزمة المستفحلة الدول المجاورة ما لم تتخذ إجراءات عاجلة من هذا القبيل.

'نحن نرغب في أن نكون قادرين على العودة إلى سوريا في أسرع وقت ممكن وأن ينتهي القتال. أريد حياة كريمة وآمنة؛ أن أتمكن من العيش بكرامة؛'

سحاب، أم تبلغ من العمر ٤٢ سنة، مخيم الزعتري، الأردن

الحلول السياسية: من الخطابة إلى الواقع

'يمكن حل المشكلة فقط من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية'

فلاديمير بوتين، الرئيس الروسي، ١٦ يونيو/حزيران ٢٠١٣^{٣٢}

لقد أصر المجتمع الدولي، على الأقل في الظاهر، دائماً وبالإجماع أنه يجب أن يكون هناك – لا بل في الواقع هناك فقط – حل سياسي للأزمة. وقد عززت تصريحات وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، ووزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف،^{٣٣} بالإضافة إلى البيان الذي أصدره قادة دول مجموعة الثماني في القمة التي عقدها في يونيو/حزيران ٢٠١٣،^{٣٤} والتصريحات من الحكومات الإقليمية، بما في ذلك إيران،^{٣٥} ومؤخراً مجلس الأمن الدولي،^{٣٥} كل هذه التصريحات عززت هذه النظرة.

ولكن لأكثر من عام تم إحراز تقدم ضئيل في خطة من ست نقاط^{٣٦} وضعها كوفي عنان، الذي كان في ذلك الحين مبعوث السلام للأمم المتحدة/جامعة الدول العربية، منذ وافق فريق العمل المعني بشؤون سوريا^{٣٧} على الخطوات لتنفيذها في يونيو/حزيران ٢٠١٢ وأصدر بيان جنيف.^{٣٨}

كان هناك حاجة ماسة للتدخل الدبلوماسي المتجدد في الأسابيع الأخيرة رداً على استخدام الأسلحة الكيميائية. وقد خلق ذلك الآن فرصة – ولا سيما مع تأييد مجلس الأمن الدولي لبيان جنيف للمرة الأولى ومساندته لعقد مؤتمر لمتابعة القرار ٢١١٨ – لتجاوز الخطابة عن حل سياسي للأزمة السورية، والانتقال إلى الحل الحقيقي.

حوار شامل ومحادثات السلام

'لا أعتقد أن العمل العسكري من قبل أولئك الموجودين داخل سوريا أو من قبل القوى الخارجية يمكن أن يحقق سلام دائم'

باراك أوباما، الرئيس الأمريكي، ٢٤ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣^{٣٩}

خلال العامين الماضيين، انتظرت القوى العالمية تحولاً حاسماً لوقائع المعركة أو وضع الفريق الذي يؤيدونه في موقف أفضل للتفاوض. وقد تفاقم الوضع بسبب فرض القادة الرئيسيين شروطاً على النتيجة النهائية لأية عملية سياسية.^{٤٠} ولكن جذرياً، هناك في الواقع خلاف حول الأطراف والأفراد والبلدان التي ينبغي أن تشارك في التفاوض على حل سياسي. وقد زاد تصليب المواقف من تعقيد الأزمة، مما أدى إلى تعليق بعض المراقبين بأن المجتمع الدولي قيد نفسه 'في عقدة من صنع يديه إلى حد كبير'.^{٤١} ومع ذلك سيساعد التأكد من وجود تمثيل لجميع القوى الوطنية والإقليمية والدولية المعنية في مؤتمر المتابعة جنيف الثاني في حل هذه الانقسامات.

وبالإضافة إلى ذلك، احتكرت أصوات المتحاربين جدول أعمال السياسيين ووسائل الإعلام في كثير من الأحيان. ولكن داخل سوريا والمنطقة، يوجد العديد من النشطاء الذين يعملون من أجل التغيير السياسي السلمي. ففي شهر أغسطس/آب من عام ٢٠١٣، على سبيل المثال، كاتبت ٢٦٥ منظمة في سوريا وتركيا ومختلف أنحاء المنطقة العربية، قادة مجموعة العشرين ودعتهم إلى تنفيذ وقف إطلاق نار فوري وتحديد الأولويات لمحادثات السلام والتوصل إلى حل سياسي.^{٤٢}

ينبغي أن تكون منظمات المجتمع المدني غير العسكرية موجودة في مفاوضات السلام. فعلى المجتمع الدولي الاستماع إلى أصواتهم، وأصوات اللاجئين، مثل لقاء التي تبلغ من العمر ٢٣ سنة، والتي أنجبت طفلة في مخيم الزعتري للاجئين في الأردن. قالت لقاء لأوكسفام: "ما أتمناه على المجتمع الدولي هو مساعدة الشعب السوري على إيجاد حل سياسي، لمساعدتنا على العودة إلى بلدنا، إلى حياتنا ومستقبلنا... والآن وقد أنجبت ليمار؛ فمن الأهمية بمكان بالنسبة لي وبالنسبة لها أن نسترجع بلدنا، وأن تنمو هناك مع عائلتنا. وإنني أتطلع إلى العودة إلى سوريا في أقرب وقت ممكن."

وقف العنف المسلح

لن يعني الكثير تحقيق عملية سلام نافذة المفعول للمدنيين السوريين دون اتخاذ إجراءات فورية لوضع حد لعمليات القتل الآن. ويوفر التعاون المتزايد بين الولايات المتحدة وروسيا، وإجراءات مجلس الأمن الدولي، الفرصة لوقف الأعمال العدائية في سوريا بشكل مستدام ولمراقبة الوضع. فقد تداعى بسرعة هذا الجانب الرئيسي من خطة عنان للسلام في ٢٠١٢، وبلغ الانهيار ذروته مع انسحاب بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا، والذي بشر باقتراب مرحلة جديدة وعنيفة من الصراع. وقد أسهم على أقل تقدير تضعف الاستجابة من قبل المجتمع الدولي وانقسامها في هذا التصعيد. وفي المقابل، أدى الضغط من قبل المجتمع الدولي إلى وقف إطلاق نار لتأمين المرور الآمن لمفتشي الأسلحة الكيميائية للأمم المتحدة في أواخر شهر أغسطس/آب من عام ٢٠١٣، مما يعزز حقيقة الأمر بأن تضافر الضغط على الصعيد الدولي يمكن أن يحقق نتائج على أرض الواقع.

'غادرنا عندما لم نعد نستطيع البقاء لفترة أطول؛ كان منزلنا محاصراً من قبل القناصة واللصوص والدمار. لم يبق أي شيء الآن؛ وأزبل منزلنا بالجرافات. رأيت أشخاصاً أعرفهم يُقتلون في الشوارع. لا يزال أطفالنا يصابون بالرعب حتى يومنا هذا. ولكننا محظوظين لأننا بقينا معاً. تقول ابنتي طيبة، التي تبلغ من العمر ست سنوات لأمها ألا تخاف. لقد جعلت هذه الأزمة الأطفال يكبرون قبل أوانهم.'

محير، ٣٧ سنة، وصل إلى الأردن منذ سنة مع زوجته وخمسة أطفال. وهو الآن متطوع مع أوكسفام، كمنسق في المجتمع المحلي.

في حين ستكون هناك صعوبات في التنسيق والرصد والمراقبة، لا سيما بالنظر إلى عدد جماعات المعارضة، فسوف يحسن وقف إطلاق النار من الوضع الإنساني بشكل ملموس، من خلال وقف إراقة الدماء والسماح للناس بالتحرك من أجل الوصول إلى المساعدات المنقذة للحياة. كما قد يؤدي ذلك إلى بناء الثقة بين المتحاربين إذا احتُرم من قبل جميع الأطراف.

وقف تدفق الأسلحة والذخيرة

'يركز العالم على العمل الحيوي لتعزيز القاعدة ضد استخدام الأسلحة الكيميائية. ولكن من الضروري أيضاً تعزيز مبادئ القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان والتي هي في صميم معاهدة تجارة الأسلحة، وضمان عدم وجود أية عمليات نقل أخرى من الأسلحة إلى أي طرف من الأطراف المتحاربة في سوريا'.

المدير التنفيذي لأوكسفام، ويني بيانينا، خلال الحدث الرفيع المستوى لمعاهدة تجارة الأسلحة، الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣

إن السبب في سقوط الغالبية العظمى من الضحايا في سوريا هو الأسلحة التقليدية، وليس الأسلحة الكيميائية. وتستخدم هذه الأسلحة لارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، كما يعمل نقل الأسلحة على تأجيج الصراع وتقويض الحل السياسي للأزمة. وقد أظهرت أخيراً روسيا والولايات المتحدة ومجلس الأمن الدولي أنه يمكن أن يكون هناك تحرك دولي موحد بشأن الأسلحة التي تسبب معاناة جسيمة في صفوف المدنيين. أما الخطوة المنطقية التالية فهي توسيع نطاق هذه الوحدة لتشمل جميع الأسلحة والذخيرة وضمان الوقف التام لعمليات نقل الأسلحة إلى سوريا.

لدى مجلس الأمن السلطة، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لفرض حظر شامل على نقل الأسلحة والذخيرة من أي بلد إلى أي طرف في سوريا. ولكن العملية السياسية تمنعه من القيام بذلك. وفي الواقع، ٩٠ في المائة من الأسلحة التي تستخدم في سوريا صنعت في البلدان التي هي من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي،^{٤٣} بما يشمل روسيا، وبنسبة أقل، الولايات المتحدة، والتي وردت تقارير بأنها بدأت مؤخراً بنقل الأسلحة والذخيرة.^{٤٤} وعدا عن هذه البلدان، هناك تدفق للأعتدة الحربية والذخائر من النوع الثقيل من إيران إلى الحكومة، ومن دول الخليج لبعض قوى المعارضة.^{٤٥}

ويبقى السؤال مطروحاً حول قدرة مجلس الأمن الدولي على الوفاء بمسؤوليته في موضوع الأسلحة. ومع ذلك، فعدم وجود حظر لا يشكل عذراً للتقاعس عن العمل، ويجب على أعضاء مجلس الأمن الدولي – وجميع الحكومات الأخرى – وضع حد الآن لتوريد الذخيرة أو الأسلحة إلى أي طرف.

إن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني في سوريا، والتي وثقت من قبل الأمم المتحدة، تشهد على وجود خطر إساءة استخدام هذه الأسلحة والذخائر. وبالإضافة إلى ذلك، فمن الأهمية بمكان أكثر من أي وقت مضى وقف هذه الإمدادات لإرسال إشارة قوية إلى أطراف النزاع بأن جميع القوى الخارجية جادة في السعي لتحقيق حل سياسي للأزمة – وأن تفي بالتزامات ومبادئ معاهدة تجارة الأسلحة التي اعتمدت مؤخراً والتي وقعتها الآن الولايات المتحدة و ١١١ حكومة أخرى.

حماية المدنيين

يشير باستمرار اللاجئين الذين تعمل معهم أوكسفام إلى أن استخدام الأسلحة المتفجرة، والتي استخدمت من قبل جميع الأطراف، هو السبب الرئيسي لفرارهم من بلادهم. قالت خديجة، وهي لاجئة سورية في لبنان، لأوكسفام: 'عندما كانت تزداد حدة القتال والقصف كنا ننتقل إلى قرية أخرى إلى أن تزداد حدة القتال والقصف هناك أيضاً. وفي نهاية المطاف لم يكن لدينا خيار سوى الذهاب للعيش في مكان تحت الأرض... ثم بدأ القصف الجوي في تلك المنطقة. حينئذ قررنا مغادرة سوريا.'

'خلق الرد على الاستخدام الشائن للأسلحة الكيميائية زخماً دبلوماسياً – وهي البوادر الأولى للوحدة منذ فترة طويلة جداً. والآن يجب أن نبني على هذا الزخم لدفع الأطراف إلى طاولة المفاوضات.'

الأمين العام للأمم المتحدة

بان كي مون

٢٤ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣^{٤٦}

كشفت الأمم المتحدة وجماعات حقوق الإنسان عن أدلة قوية على وجود انتهاكات واسعة النطاق وممنهجة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني تم ارتكابها داخل سوريا.^{٤٧} ولاحظت الأمم المتحدة أن تزايد الأعمال الوحشية في البلاد في الأشهر الأخيرة "قد عززه زيادة توافر الأسلحة."^{٤٨}

وضعت الدعوة إلى زيادة الإمدادات من الأسلحة والذخيرة لقوات المعارضة في بعض الأحيان في إطار الضرورة لحماية المدنيين.^{٤٩} ومع ذلك، فقد وجدت أوكسفام من خلال تجربتها الطويلة في تقديم المساعدات الإنسانية في مناطق النزاع، فضلاً عن البحوث والحملات

في مسائل الحد من التسليح،^{٥٠} أن الإمدادات الجاهزة من الأسلحة تعتمد إلى التسبب في استفحال التهديدات التي تواجه المدنيين. وهذا يؤدي على المدى القصير إلى اشتداد العنف وتعزيز الاعتقاد بأنه يمكن للأطراف المتحاربة - أو ينبغي عليها - أن تستفيد من هذه الميزة العسكرية، والتي تخلق بدورها 'وهم الانتصار'.^{٥١} وهذا ينطبق أيضاً على الآثار المتبقية في مواقع ما بعد انتهاء النزاع والناجمة عن سهولة الحصول على الأسلحة، والتي غالباً ما تتصف بالمؤسسات الضعيفة وغير الموثوقة.

'كنا آخر من غادر سوريا من أقاربنا. وبحلول الوقت الذي غادرنا فيه، كان من المستحيل العيش هناك. دمر منزلنا، ولم تتمكن من العثور على الطعام أو شرابه. وكان قد قتل نحو ١٠٠ ألف سوري. أليس ذلك كافياً؟ علينا أن نعود في سلام كأخوة، كما عشنا دائماً. أمنبينا أن نعود إلى الوطن غداً لو استطعنا.'

حسين، أب لخمسة أطفال من حماة، يعيش حالياً في خيمة في مزرعة في طنيب، الأردن

إرسال الرسالة الصحيحة

لن يؤدي الاتفاق على حظر تام على نقل الأسلحة والذخيرة إلى سوريا فقط إلى إبقائها بعيدة عن أيدي أولئك الذين يرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان. ولكنه يرسل رسالة مفادها أن المجتمع الدولي جاد بشأن ضرورة إجراء محادثات سلام ووقف إطلاق نار كجزء من خطة طويلة الأجل لإيجاد حل سياسي للأزمة.

وعلى الرغم من الحجج من قبل البعض في الولايات المتحدة بأن إرسال الأسلحة إلى المعارضة يساعد في مساواة الفرص على الأرض لصالح الثوار، وبالتالي يجعل فرصة التوصل إلى حل سياسي أمراً ممكناً، فالمرجح حدوثه عند إرسال المزيد من الأسلحة اندلاع سباق تسلح على نطاق واسع. كان الهدف من رد روسيا على رفع الحظر على الأسلحة المفروض من قبل الاتحاد الأوروبي في أواخر مايو/أيار ٢٠١٣ هو الإعلان أنها ستنتقل صواريخ أرض جو متقدمة للحكومة السورية.^{٥٢} وبالإضافة إلى ذلك، عبر مسؤولون أمريكيون عن قلقهم من أن قرار حكومتهم إرسال أسلحة سينظر إليه من قبل قطر ودول الخليج الأخرى على أنه 'ضوء أخضر لتوسيع' عملياتهم لنقل الأسلحة لجماعات المعارضة بشكل كبير.^{٥٣}

ببساطة، سوف يعطي الاتفاق من قبل المشاركين في مؤتمر جنيف الثاني لوقف توريد الأسلحة والذخيرة إلى أطراف النزاع في سوريا فرصة ممتازة للنجاح.

عدم طرح التدخل العسكري كخيار

يعني الاتفاق الأخير بشأن الأسلحة الكيميائية تنحية التدخل العسكري جانباً. ومع ذلك، كان موقف الولايات المتحدة واضحاً بأن التدخل العسكري هو خيار يمكن أن تعود إليه. وهناك احتمال قوي بأن أي تدخل عسكري من هذا القبيل في سوريا من قبل الولايات المتحدة من شأنه أن يؤدي إلى تدهور الوضع إلى حد بعيد،^{٥٤} وزيادة حدة النزاع وتفاقم عدم الاستقرار في المنطقة، في الوقت الذي لن يوفر منافع ملموسة لحماية المدنيين. ولهذا السبب عارضت أو كسفت التدخل العسكري المقترح من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن عدم استفاد السبل الدبلوماسية. كما أن المخاطر السلبية المحتملة والفعلية من التدخل العسكري ستؤثر على جميع الجهات الفاعلة الخارجية.

إذا عملت كل الحكومات - وخاصة الولايات المتحدة، وفرنسا، وروسيا، وتركيا، والمملكة العربية السعودية، وقطر، وإسرائيل وإيران - على وقف عمليات نقل الأسلحة إلى سوريا، و/أو التوقف عن إرسال مقاتلين أو شن ضربات جوية، من شأن ذلك أن يزيد احتمالات التوصل إلى وقف إطلاق نار ناجح وإجراء مفاوضات ذات معنى. لذلك يجب إعطاء الأولوية لتخفيف معاناة المدنيين المحاصرين في هذه الأزمة.

المربع ٢: عائلة دبور: الحياة بالنسبة لنا كلاجئين... والأمل في المستقبل

عائلة دبور المؤلفة من خمس أشخاص، من حي التضامن، أحد أحياء دمشق، كانوا يعيشون خلال العام الماضي في غرفة في مخيم ويفل للاجئين الفلسطينيين، في لبنان (والمعروف أيضاً باسم مخيم الجليل)، كانوا يستأجرونها مقابل ١٠٠ دولار أمريكي في الشهر. كانوا يعيشون في سوريا كلاجئين فلسطينيين؛ يقولون إنهم أجبروا على الرحيل من وطنهم بعد أن حوَصر حبيهم من قبل القنصاة من جميع الجهات، وقُصف في نهاية المطاف.

'أنا أكره العيش هنا، وأظن أفكر في العودة؛ كذا قال سيف، ٥٠ سنة، وهو أب الأسرة، وكان يعمل مديراً في شركة بترول أجنبية في سوريا. 'بعد إغلاق السوق، كنت أذهب للبحث عن الفواكه والخضروات المتعفنة التي بقيت في الشارع. وجدت دمية دب في صندوق القمامة، فغسلتها وأحضرتها لابنتي. ليس لدي أي فكرة كيف سأدفع إيجار الشهر المقبل... لدي أمل في مؤتمر جنيف للسلام... أريد فقط أن يتمكن أبنائي من لعب كرة القدم، وأن تتمكن ابنتي من اللعب مع صديقاتها، في العيش بسلام مرة أخرى.'

الخلاصة

يجب على المجتمع الدولي الاعتراف بالدور الرئيسي الذي لعبه وأدى إلى تفاقم الأزمة السورية، وأن يتعلم الدرس، ومفاده أن الدبلوماسية، على الرغم من صعوبتها، يمكن أن تؤدي إلى نتائج إيجابية. وإذا كانت الأولوية ستعطي لاحتياجات الرجال، والنساء والأطفال السوريين، فمن الواجب ألا نعود إلى أنصاف الإجراءات والنفاق، الأمور التي اتصف بها العامرين الماضيين. كما يجب أن نرفض الاختيار بين التدخل العسكري أو عدم القيام بأي شيء.

بل إن على المجتمع الدولي أن يتصرف بشكل عاجل لتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة للسوريين – أولئك الموجودين داخل البلاد والذين فروا إلى البلدان المجاورة. يجب أن يعمل بنشاط للتأكد من قدرة المحتاجين على الحصول على المساعدات الإنسانية، وفي الوقت نفسه تقديم التزامات ثابتة لدعم الناس على المدى الطويل. وعبارة عن ذلك، يجب أن يكون هناك رسالة لا لبس فيها موجهة للمقاتلين: أنه لن نتاح لهم فرصة الحصول على أسلحة، ويجب عليهم عوضاً عن ذلك الالتزام بوقف فوري للقتال على أنه الأساس الوحيد للمشاركة في عملية تغيير سياسي حقيقية.

التوصيات

يجب على الحكومة السورية وكافة جماعات المعارضة:

- الالتزام بوقف فوري للأعمال العدائية؛
- الانخراط في عملية بقيادة سورية، ومن خلال عملية سياسية بوساطة دولية قوامها حسن النية، تستند إلى بيان جنيف وخطة النقاط الست، ودون شروط إضافية مسبقة للمشاركة؛
- وضع حد فوري لجميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛
- السماح لأولئك الذين يحتاجون للمساعدة بالحصول عليها. وهذا يشمل السماح بعمليات المنظمات الإنسانية والأمم المتحدة دون عائق أو قيد. كما تشمل وقف فوري لتكتيكات الحرب التي تمنع وصول المساعدات عمداً وفي نهاية الأمر إلى السكان المدنيين.
- **يجب على المجتمع الدولي** – وخاصة روسيا والولايات المتحدة، والأعضاء الآخرين في مجلس الأمن الدولي، والبلدان المجاورة، وإيران، ودول الخليج – أن يتحد لدعم حل سياسي للأزمة من خلال:
- الدعوة إلى وقف فوري للعنف، وإدانة مطلقة لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ومطالبة جميع الأطراف المتحاربة بالتمسك بالتزاماتها؛
- ضمان المساءلة الكاملة على جرائم الحرب والانتهاكات الخطيرة الأخرى لحقوق الإنسان للتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب والمساعدة في ردع الانتهاكات في المستقبل؛
- وقف جميع الأعمال العسكرية الجارية والمخطط لها في سوريا وسحب أية قوات خارجية؛
- تعزيز جهود التعاون الأخيرة وتوفير الموارد والدعم السياسي لضمان إجراء محادثات السلام في منتصف نوفمبر/تشرين الثاني، كما أعلن؛
- التأكيد بشكل قاطع على دعم علني لبيان جنيف كأساس لمحادثات السلام وإسقاط كل الشروط المسبقة الدولية الأخرى، بما في ذلك من ينبغي دعوته للحضور وجدول أعمال المؤتمر؛
- التأكد من أن عمليات السلام تجري بقيادة سورية وبرعاية دولية، وضمان سماع أصوات الممثلين من المجتمع المدني من كافة المجتمعات المحلية، وليس فقط تلك المنظمات والجمعيات التابعة للحكومة وجماعات المعارضة المسلحة، مع ضمان المشاركة العادلة والفعالة للمرأة السورية على قدم المساواة بالرجل؛

بصرف النظر عما إذا تمكن مجلس الأمن الدولي من أن يرتقي إلى مستوى المسؤولية لفرض حظر على الأسلحة، فإنه ينبغي لجميع الحكومات، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن وجميع القوى الإقليمية، المساهمة في وضع الحلول غير العسكرية للأزمة في مرتبة الأولوية من خلال ضمان وقف إمدادات الذخائر والأسلحة إلى جميع الأطراف، من خلال:

- الالتزام علناً بوقف أي عمليات نقل للأسلحة والذخيرة إلى الحكومة السورية أو إلى قوى المعارضة، ووقف تسهيل أي عمليات من هذا النوع، أو السماح لها بالمرور عبر أراضيها، و
- ممارسة كافة أنواع الضغط السياسي الممكنة للتأثير على أولئك الذين يستمرون في توريد الأسلحة فوراً، وتعليق كل برامج عمليات التعاون الدفاعي والعسكري مع البلدان الموردة للمتحاربين.
- ينبغي للمجتمع الدولي ضمان أن تكون الاستجابة من خلال المساعدات على مستوى حجم الأزمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية، وأن تكون ذات نوعية مناسبة، وأن تصل إلى الذين هم في أشد الحاجة إليها، من خلال:
- توفير التمويل الكامل لنداءات الأمم المتحدة الإنسانية، بما في ذلك ضمان أن تقدم كل دولة مانحة على الأقل 'حصّة عادلة' من مجموع المساعدات اللازمة (على أساس دخلها القومي الإجمالي)؛
- الضغط على جميع الأطراف لاحترام وحماية وإعمال حق الناس في الحياة من خلال تسهيل الوصول إلى المساعدات، بما في ذلك دعوة أطراف النزاع لتسهيل الوصول الآمن، غير المقيد والفعال من قبل وكالات المعونة غير المنحازة إلى جميع أنحاء سوريا؛
- توفير الدعم اللازم لضمان أن تستمر الحكومات المجاورة بفتح الحدود للاجئين الفارين من النزاع، وقبول اللاجئين لإعادة توطينهم في بلدان ثالثة؛
- زيادة كبيرة في الدعم طويل الأجل للبلدان المجاورة لسوريا، بما في ذلك من خلال المؤسسات المالية الدولية وعلى المستوى الثنائي. وينبغي أن يشمل ذلك دعم فني للوزارات وتدابير لمراقبة ومعالجة الفساد.

حواشي ختامية

- ^١ أ. كويل، 'ذكر أن وفيات الحرب في سوريا تجاوزت ١٠٠ ألف'، نيويورك تايمز، ٢٦ يونيو/حزيران ٢٠١٣. <http://www.nytimes.com/2013/06/27/world/middleeast/syria.html? r=0> (جرى الاطلاع عليه آخر مرة في ٢٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)
- ^٢ إذاعة الأمم المتحدة، 'الوضع لا يزال مفاجئاً بالنسبة للأطفال في سوريا: الممثل الخاص'، ٧ أغسطس/آب ٢٠١٣، www.unmultimedia.org/radio/english/2013/08/situation-remains-dire-for-children-in-syria-special-representative (جرى الاطلاع عليه آخر مرة في ٢٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)
- ^٣ خطة استجابة المساعدات الإنسانية المنقحة لسوريا، يناير/كانون الثاني ٢٠١٣، <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Revised%20SHARP%2006June2013.pdf> (جرى الاطلاع عليه آخر مرة في ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)
- ^٤ المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أنطونيو غوتيريس، خلال عرض أمام مجلس الأمن الدولي، ١٦ يوليو/تموز ٢٠١٣، <http://www.reuters.com/article/2013/07/16/us-syria-crisis-un-idUSBRE96F11120130716> (جرى الاطلاع عليه آخر مرة في ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)
- ^٥ تقدر الأبحاث الأخيرة التي نشرتها منظمة العمل للحد من العنف المسلح أن ٩٣ في المائة من الوفيات الناجمة عن الأسلحة المتفجرة في سوريا هم من المدنيين، وأن ٤٠ في المائة من جميع حالات الوفاة نجمت عن الأسلحة المتفجرة. راجع 'سوريا والأسلحة المتفجرة'، <http://aoav.org.uk/wp-content/uploads/2013/07/Syria-fact-sheet-FINAL.pdf?6ad0f2> (جرى الاطلاع عليه آخر مرة في ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)
- ^٦ أنظر على سبيل المثال، التقرير السادس للجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية، المرفق الثاني، ص ٣٠-٣٢ ومنظمة العفو الدولية (٢٠١٣) 'سوريا'؛ إعدام المدنيين السوريين دون محاكمة البيضاء وبانياس، ٢٦ يوليو/تموز، <http://amnesty.org/en/library/asset/MDE24/037/2013/en/Oce5eccc-8ba6-499e-9977-800f935db975/mde240372013en.pdf> (جرى الاطلاع عليه آخر مرة في ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)
- ^٧ الممثل الخاص للأمم المتحدة حول العنف الجنسي في حالات الصراع زينب بانغورا، عرض أمام مجلس الأمن الدولي، <http://www.un.org/News/Press/docs/2013/sc10981.doc.htm>
- ^٨ انظر س. هارفي، ر. جاروود و. المصري (٢٠١٣): رمال متحركة: تغيير أدوار الجنسين في وسط اللاجئين في لبنان، تقرير بحث منظمة أوكسفام، أوكسفورد: منظمة أوكسفام الدولية.
- ^٩ ديفيد بارنيت، يوميات الحرب الطويلة، ٢٨ أبريل/نيسان ٢٠١٣، ضرب سلاح الجو الإسرائيلي منشأة الدراسات العلمية ومركز الأبحاث دون دخول المجال الجوي السوري، <http://www.longwarjournal.org/threat-airspace> matrix/archives/2013/04/israeli air force struck ssr.php (جرى الاطلاع عليه آخر مرة في ٨ أكتوبر/تشرين الأول)
- ^{١٠} الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام ٢٠١٣، الفصل ٥، عمليات نقل الأسلحة إلى سوريا، <http://www.sipri.org/yearbook/2013/files/sipri-yearbook-2013-chapter-5-section-3>
- ^{١١} التقرير الخامس للجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية، ص ٥، <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/IIICISyria/Pages/IndependentInternationalCommission.aspx> (جرى الاطلاع عليه آخر مرة في ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)
- ^{١٢} منذ أبريل/نيسان ٢٠١٣ تم تصنيف الاستجابة للأزمة في سوريا 'كفئة أولى' ضمن حالات الطوارئ الخاصة بأوكسفام، بناء على معايير تتعلق بحجم المعاناة البشرية وتعقيد الوضع، وبالتالي حجم الاستجابة المطلوبة من منظمات الإغاثة الإنسانية. وهي أيضاً توجيه داخلي للموظفين لتحديد الأولويات الملحة قبل كل شيء.
- ^{١٣} أوكسفام، 'تحليل الحصص العادلة لنداءات الأزمة السورية المعدلة'، http://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/oxfam-fair-fair-share-analysis-un-syria_appeal-17sept2013.pdf (جرى الاطلاع عليه آخر مرة في ٢٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)
- ^{١٤} التقرير الخامس للجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية، A/HRC/23/58، ص ٢٢ الفقرات ١٤٣-١٤٤، والتقرير السادس للجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية، http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session24/Documents/A_HRC_24_46_en.DOC (جرى الاطلاع عليه آخر مرة في ٢٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)
- ^{١٥} مجلس الأمن الدولي (SC/11138)، ٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣، <https://www.un.org/News/Press/docs/2013/sc11138.doc.htm> (جرى الاطلاع عليه آخر مرة في ٨ أكتوبر/تشرين الأول)
- ^{١٦} بوصفها وكالة إنسانية غير متحيزة، لا تقدم أوكسفام الاعتراف إلى أي من الأطراف المتنازعة كما لا تتراجع عن الاعتراف بأي من الأطراف المتنازعة.
- ^{١٧} المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (٢٠١٣) 'المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجيران سوريا يعلنون عملية ضغط مشتركة للحصول على دعم دولي موسع للبلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين'، بيان صحفي للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٤ سبتمبر/أيلول، <http://www.unhcr.org/522747799.html> (جرى الاطلاع عليه آخر مرة في ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)

- ^{١٨} س. الخالدي، موقع رويترز (٢٠١٣) 'محنة اللاجئين السوريين العالقين بالقرب من الحدود الأردنية من سيء إلى أسوأ' ٢٩ مايو/أيار، <http://www.reuters.com/article/2013/05/29/us-jordan-syria-refugees-idUSBRE94S0ZK20130529>، (جرى الاطلاع عليه آخر مرة في ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)
- ^{١٩} داخل الاتحاد الأوروبي، وافقت السويد وألمانيا على قبول ٥٠٠٠ لاجئ وذلك في محاولة للتعبير عن التضامن مع دول المنطقة التي تستضيف اللاجئين السوريين ولكي يكونا قدوة يُحتذى بها للدول الأوروبية الأخرى. ومُنح ٩٧٧٠ لاجئ حق اللجوء من قبل السويد. وسوف تستقبل الولايات المتحدة حوالي ٢٠٠٠ لاجئ.
- http://thecable.foreignpolicy.com/posts/2013/08/08/exclusive_us_will_now LET_in_thousands_of_syrian_refugee_s#.UgSZyDWySAw.email
- ^{٢٠} ل. فريوند، موقع صوت أمريكا (٢٠١٣) 'مسؤول في الأمم المتحدة يحذر أن القتال السوري يمكن أن يلهب منطقة الشرق الأوسط'، ١٦ يوليو/تموز، <http://www.voanews.com/content/un-official-warns-syrian-fighting-could-ignite-mideast/1703191.html>، (جرى الاطلاع عليه آخر مرة في ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)
- ^{٢١} مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين وضع السياسات وخدمة التقييم (٢٠١٣) 'من الغليان ببطء إلى نقطة الانهيار: تقييم أي لاستجابة مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين للحالة الطارئة الخاصة باللاجئين السوريين'، ص ١١ الفقرة ٦٤، <http://www.unhcr.org/51f7d9919.html>، (جرى الاطلاع عليه آخر مرة في ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)
- ^{٢٢} منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) برنامج الأغذية العالمي، تقرير خاص لبعثة تقييم أمن المحاصيل والغذاء إلى الجمهورية العربية السورية، ٥ يوليو/تموز ٢٠١٣، <http://www.fao.org/docrep/018/aq113e/aq113e.pdf>، راجع أيضاً مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "سوريا: ملخص الاحتياجات الإنسانية."
- <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Syria%20Humanitarian%20Needs%20Overview%20April%202013.pdf>
- ^{٢٣} منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة/برنامج الأغذية العالمي، تقييم أمن المحاصيل والغذاء، ص ٦، <http://www.fao.org/docrep/018/aq113e/aq113e.pdf>
- ^{٢٤} بيانات البنك الدولي من عام ٢٠١١، السكان، المجموع، <http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL>، (جرى الاطلاع عليه آخر مرة في ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)
- ^{٢٥} د. إيفنز، 'حرب سوريا يُتوقع أن تكلف لبنان ٧,٥ مليار دولار أمريكي: البنك الدولي'، موقع رويترز، ١٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣، <http://www.reuters.com/article/2013/09/19/us-syria-crisis-lebanon-idUSBRE98IOT320130919>، (جرى الاطلاع عليه آخر مرة في ٢٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)
- ^{٢٦} م. الأمين، 'لا يزال الاقتصاد السوري واللبناني مرتبطان'، صحيفة الديلي ستار اللبنانية، ٥ يوليو/تموز ٢٠١٣، <http://www.dailystar.com.lb/Business/Lebanon/2013/Jul-05/222590-syrian-lebanese-economies-remain-linked.aspx#axzz2ZCdnw3yQ>، (جرى الاطلاع عليه آخر مرة في ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)
- ^{٢٧} ت. ماكليستر، 'الأسواق ضربتها مخاوف أن الهجوم على سوريا قد يرفع أسعار الوقود'، الغارديان، ٢٨ أغسطس/أب ٢٠١٣، <http://www.theguardian.com/business/2013/aug/28/market-fears-syria-oil-price>، (جرى الاطلاع عليه آخر مرة في ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)
- ^{٢٨} موقع بي بي سي نيوز، 'ضرب الأسواق نتيجة للمخاوف حول الوضع في سوريا مما يؤدي إلى بيع أسهم وارتفاع أسعار النفط'، ٢٧ أغسطس/أب ٢٠١٣، <http://www.bbc.co.uk/news/business-23848721>، (جرى الاطلاع عليه آخر مرة في ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)
- ^{٢٩} البنك الدولي (٢٠١٣) 'المساعدة الطارئة للأردن لمواجهة آثار أزمة سوريا'، بيان صحفي للبنك الدولي، ١٨ يوليو/تموز، <http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2013/07/18/emergency-assistance-jordan-cope-impacts-syrian-crisis>، (جرى الاطلاع عليه آخر مرة في ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)
- ^{٣٠} يمكن لهذا النهج أن يشمل صناديق الاستثمار المتعددة للمانحين، ولكن بالعمل أيضاً مع الوزارات، ودعم البلديات التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين، والعمل من خلال المجتمع المدني
- ^{٣١} 'لا يجب تسليح الثوار بوتين يحذر كامبيرون قبيل قمة دول الثماني'، هافينغتون بوست، ١٦ يونيو/حزيران ٢٠١٣، http://www.huffingtonpost.co.uk/2013/06/16/syrian-rebels-not-armed-vladimir-putin_n_3450772.html، (جرى الاطلاع عليه آخر مرة في ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)
- ^{٣٢} وزارة الشؤون الخارجية للاتحاد الروسي، الخطاب والإجابات على أسئلة وسائل الإعلام من قبل وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف خلال مؤتمر صحفي حول الأسلحة الكيميائية في سوريا والوضع في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية، موسكو، ٢٦ أغسطس/أب ٢٠١٣، http://www.mid.ru/brp_4.nsf/0/7426DF843775ABD244257BD500611D38، (جرى الاطلاع عليه آخر مرة في ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)
- ^{٣٣} بيان صادر عن مجموعة الثماني، لو إيرني، ٢٠١٣، الفقرات ٨٢-٨٧، https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/207771/Lough_Erne_2013_G8_Leaders_Communique.pdf، (جرى الاطلاع عليه آخر مرة في ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)
- ^{٣٤} راجع على سبيل المثال، بيان سعادة السفير جولامحسين دهقاني، نائب الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، ٢٩ يوليو/تموز ٢٠١٣، <http://iran-un.org/en/2013/07/29/29-july-2013/>، (جرى الاطلاع عليه آخر مرة في ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)
- ^{٣٥} قرار مجلس الأمن الدولي ٢١١٨ ينص على أن "الحل الوحيد للأزمة الراهنة في الجمهورية العربية السورية هو من خلال عملية سياسية شاملة بقيادة سورية تستند إلى بيان جنيف بتاريخ ٣٠ حزيران ٢٠١٢" وشدد على "ضرورة عقد مؤتمر دولي حول سوريا في أقرب وقت ممكن"

^{٣٦} كان الخطوات الستة للفرقاء هي (١) العمل مع المبعوث في عملية سياسية شاملة بقيادة سورية، (٢) الالتزام بوقف القتال وتحقيق وقف فعال للعنف تحت إشراف الأمم المتحدة من أجل حماية المدنيين وتحقيق الاستقرار في البلاد؛ (٣) ضمان تقديم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب إلى جميع المناطق المتضررة من القتال، بما في ذلك وقفة إنسانية يومية؛ (٤) تكثيف وتيرة وحجم عملية الإفراج عن الأشخاص المحتجزين بصورة تعسفية؛ (٥) ضمان إمكانية الوصول وحرية التنقل للصحفيين؛ و(٦) احترام حرية تكوين الجمعيات والحق في التظاهر السلمي.

^{٣٧} تضمن اجتماع فريق العمل أمناء عامين للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وزراء خارجية الصين، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، والعراق، والكويت، وقطر، والاتحاد الأوروبي، وكان الاجتماع برئاسة كوفي عنان.

^{٣٨} البيان النهائي لمجموعة عمل سوريا، ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٢،

http://www.un.org/News/dh/infocus/Syria/FinalCommuniqueActionGroupforSyria.pdf (جاء الاطلاع عليه آخر مرة في ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)

^{٣٩} التصريحات التي أدلى بها الرئيس أوباما في خطابه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٤ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣،
http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/09/24/remarks-president-obama-address-united-nations-general-assembly (جاء الاطلاع عليه آخر مرة في ٢٦ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)

^{٤٠} موقع زمان اليوم، 'أوباما، اردوغان يؤكدان مجدداً أن الأسد يجب أن يرحل'، ١٦ مايو/أيار ٢٠١٣،
http://www.todayszaman.com/news-315653-obama-erdogan-reaffirm-assad-must-go.html (جاء الاطلاع عليه آخر مرة في ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)

^{٤١} الأزمة في سوريا تنتشر كمرض خبيث، مجموعة الأزمات الدولية، ص ١،
http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/egypt-syria-lebanon/syria/143-syrias-metastatising-conflicts.aspx

^{٤٢} راجع البيان الصحفي الصادر عن منظمة أوكسفام الدولية، 'تقدم جذري في قمة سان بطرسبرج مطلوب لإعطاء الأمل بمستقبل أفضل لملايين السوريين'، ٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣،
http://www.oxfam.org/en/pressroom/pressrelease/2013-09-05/break-through-st-petersburg-summit-needed-give-hope-better-future (جاء الاطلاع عليه آخر مرة في ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)

^{٤٣} حسابات أوكسفام استناداً إلى المعلومات المستقاة من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية التوازن العسكري ٢٠١٢، ومن www.globalsecurity.org. كل الأسلحة والمعدات الخاصة بالقوات المسلحة التابعة للحكومة السورية تقريباً من أصل روسي أو سوفييتي. حصلت القوات السورية على أكثر من ٥٠٠٠ من الأسلحة المضادة للدبابات من أصل فرنسي وأحصت القوات الجوية السورية ٣٦ طائرة مروحية هجومية من طراز غازيل الفرنسية. كما تلقت الحكومة السورية بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ شحنات من الصين قيمتها ٣٠٠ مليار دولار أمريكي. واستمرت عمليات النقل للحكومة السورية على الرغم من حظر الأسلحة المفروض على البلاد. ورغم موقف واضح من الولايات المتحدة بأنه لا ينبغي توريد الأسلحة للحكومة السورية، فإن وزارة الدفاع الأمريكية لديها عقود تبلغ قيمتها ٣٦٧,٥ مليون دولار أمريكي مع روسوبورون إكسبورت، وهي شركة تصدير الأسلحة التابعة للدولة الروسية، لتسليم قطع غيار ودعم لـ ٢١ مروحية من طراز Mi-17V5، لأفغانستان. وفي يونيو/حزيران ٢٠١٣، وقعت وزارة الدفاع الأمريكية اتفاقية إضافية بقيمة يصل مجموعها إلى ٥٠٠ مليون دولار أمريكي. راجع ب. ماك غاري (٢٠١٣) 'الجيش يشترى مروحيات Mi-17 من مورد روسي'، دي أو دي باز (مجلة الدفاع والمشتريات)، ٤ أبريل/نيسان ٢٠١٣،
http://www.army-technology.com/news/newsus-dod-orders-additional-mi-17-helicopters-from-rosoboronexport (جاء الاطلاع على الروابط آخر مرة في ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)

^{٤٤} إي لوندونيو وجي ميلر، 'وصول أسلحة أمريكية إلى الثوار السوريين'، واشنطن بوست، ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣،
http://www.washingtonpost.com/world/national-security/cia-begins-weapons-delivery-to-syrian-rebels/2013/09/11/9fcf2ed8-1b0c-11e3-a628-7e6dde8f889d_story.html (جاء الاطلاع عليه آخر مرة في ٢٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)

^{٤٥} راجع الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام ٢٠١٣، الملاحظة رقم ٩ وعلى سبيل المثال، بارنارد، 'الثوار السوريون يقولون أن المملكة العربية السعودية تزيد عمليات نقل الأسلحة'، نيويورك تايمز، ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣،

http://www.nytimes.com/2013/09/13/world/middleeast/syrian-rebels-say-saudi-arabia-is-stepping-up-weapons-deliveries.html?gwh=732D47374F83865631B3A5541FAFE19D (جاء الاطلاع عليه آخر مرة في ٢٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)

^{٤٦} مركز أنباء الأمم المتحدة (٢٠١٣) خطاب الأمين العام بان كي مون إلى الجمعية العامة، ٢٤ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣،
http://www.un.org/apps/news/infocus/speeches/statments_full.asp?statID=1985#.UKHAmz-GdGM (جاء الاطلاع عليه آخر مرة في ٢٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)

^{٤٧} بالإضافة إلى تقارير لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، وثقت الانتهاكات تقارير عديدة من قبل جماعات دولية لحقوق الإنسان. راجع على سبيل المثال، هيومن رايتس ووتش (٢٠١٣) 'الموت من السماء: الضربات الجوية المتعمدة والعشوائية على المدنيين'،
http://www.hrw.org/reports/2013/04/11/death-skies (جاء الاطلاع عليه آخر مرة في ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)

والحافاً بالنتائج السابقة للأمم المتحدة، حذرت منظمة العفو الدولية في مارس/آذار ٢٠١٣ أن الانتهاكات التي ارتكبتها قوات المعارضة تتزايد ('سوريا: عمليات الإعدام دون محاكمة وغيرها من الانتهاكات على أيدي جماعات المعارضة المسلحة'،
http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE24/008/2013/en شملت هذه الانتهاكات أخذ الرهائن، واستخدام الجنود الأطفال، والتعذيب والإعدام دون محاكمة للمقاتلين والمدنيين.

^{٤٨} التقرير الخامس للجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية، ص ٢٤ الفقرة ١٥٧

^{٤٩} بيان صادر عن الائتلاف الوطني للثورة السورية وقوات المعارضة، 'الموقف الروسي والدعوة إلى العمل'، ٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣،
http://www.etilaf.org/en/newsroom/press-release/item/595-the-russian-position-and-a-call-to-action.htm (جاء الاطلاع عليه آخر مرة في ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)

^{٥٠} راجع، على سبيل المثال، منظمة أوكسفام (٢٠٠٧) مليارات أفريقيا المفقودة: تدفقات الأسلحة الدولية وتكلفة الصراع، وثيقة موجزة رقم ٢٠٧ صادرة عن منظمة أوكسفام، أوكسفورد: شبكة العمل الدولية المعنية بالأسلحة الصغيرة ومنظمة أوكسفام الدولية، http://www.oxfam.org/en/policy/bp107_africas_missing_billions، (جرى الاطلاع عليه آخر مرة في ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)

^{٥١} التقرير السادس للجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية، ص ٢٣ الفقرة ١٩٨، http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session24/Documents/A_HRC_24_46_en.DOC

^{٥٢} صحيفة يو أس أي توداي، روسيا الاتحاد الأوروبي لرفع حظر الأسلحة المفروض على سوريا، ٢٨ مايو/أيار، <http://www.usatoday.com/story/news/world/2013/05/28/us-russia-discuss-syria-as-eu-nixes-arms-embargo/2364873/>، (جرى الاطلاع عليه آخر مرة في ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)

^{٥٣} م. مازيتي، سي جاي تشيفرز وإي شميدت (٢٠١٣) 'لعب دور غير مألوف في سوريا، قطر تمرر الأسلحة إلى الثوار'، نيويورك تايمز، ٢٩ يونيو/حزيران، <http://www.nytimes.com/2013/06/30/world/middleeast/sending-missiles-to-syrian-rebels-qatar-muscles-in.html?pagewanted=all>، (جرى الاطلاع عليه آخر مرة في ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)

^{٥٤} مركز موارد لجنة الصليب الأحمر الدولية (٢٠١٣) 'سوريا: مأساة إنسانية ذات عواقب مقلقة'، بيان صحفي، ٢٩ أغسطس/آب، <http://www.icrc.org/eng/resources/documents/news-release/2013/08-29-syria-civilians.htm>، (جرى الاطلاع عليه آخر مرة في ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)

© منظمة أوكسفام الدولية أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣

كتب هذه الورقة دانيال جورفان مع مارتن بوتشر ونواه جوتشاك ومارتن هارتيرغ وكليير سيوارد. وهو جزء من سلسلة بحوث مكتوبة لتوفير المعلومات للنقاش العام حول قضايا السياسات الإنمائية والإنسانية.

لمزيد من المعلومات بشأن القضايا التي أثرت في هذا البحث يرجى إرسال بريد إلكتروني إلى: advocacy@oxfaminternational.org.

هذا المطبوع محمي بحقوق الملكية الفكرية، ولكن يمكن استخدام النص دون مقابل لأغراض المناصرة، وتنظيم الحملات، والتعليم، والبحث، بشرط ذكر المصدر كاملاً. يطلب صاحب حقوق الملكية الفكرية أن يتم تسجيل كل استخدام معه، وذلك لأغراض تقييم التأثير. أي نسخ لغرض آخر، أو إعادة استخدام لهذا المطبوع أو ترجمته أو الاقتباس منه، ينبغي الحصول على إذن بها، وقد تفرض عليه رسوم. البريد الإلكتروني: policyandpractice@oxfam.org.uk.

المعلومات الواردة في هذا المطبوع صحيحة وقت الدفع به إلى المطبعة.

تم النشر من قبل أوكسفام بريطانيا بالنيابة عن أوكسفام الدولية تحت رقمك 978-1-78077-498-5 في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣.

العنوان البريدي: Oxfam GB, Oxfam House, John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK.

أوكسفام اتحاد دولي يضم ١٧ منظمة تعمل معاً في ٩٤ دولة، في إطار حركة عالمية من أجل التغيير، لبناء مستقبل متحرر من ظلم الفقر:

أوكسفام أمريكا (www.oxfamamerica.org)؛ أوكسفام أستراليا (www.oxfam.org.au)؛ أوكسفام في بلجيكا (www.oxfamsol.be)؛
أوكسفام كندا (www.oxfam.ca)؛ أوكسفام فرنسا (www.oxfamfrance.org)؛ أوكسفام ألمانيا (www.oxfam.de)؛ أوكسفام بريطانيا
(www.oxfam.org.uk)؛ أوكسفام هونغ كونغ (www.oxfam.org.hk)؛ أوكسفام الهند (www.oxfamindia.org)؛ أوكسفام إيطاليا
(www.oxfamitalia.org)؛ أوكسفام اليابان (www.oxfam.jp)؛ أوكسفام إنترمون (www.intermonoxfam.org)؛ أوكسفام إيرلندا
(www.oxfamireland.org)؛ أوكسفام المكسيك (www.oxfamexico.org)؛ أوكسفام نيوزيلندا (www.oxfam.org.nz)؛ أوكسفام نوفيبي
(www.oxfamnovib.nl)؛ أوكسفام كيبك (www.oxfam.qc.ca)

لمزيد من المعلومات يرجى مراسلة أي من تلك المنظمات، أو زيارة موقعنا www.oxfam.org. البريد الإلكتروني: advocacy@oxfaminternational.org



www.oxfam.org